



افتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان
بقلم الأمين العام الدكتور فادي خلف

عودة التسليفات تساهم في استعادة الودائع

في خضم الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد اللبناني، كما واستعادة الودائع، تبرز أهمية عودة القطاع المصرفي إلى ممارسة دوره الطبيعي، لا سيما في مجال التسليف.

أهمية إعادة القطاع المصرفي إلى التسليف

في إطار "المنتدى العقاري الثاني" الذي عُقد في بيروت، شدد حاكم مصرف لبنان بالإئابة، الدكتور وسيم منصور، على ضرورة إعادة القطاع المصرفي إلى عملية التسليف. وأوضح أن هذا الإجراء من شأنه تعزيز الحركة الاقتصادية، وزيادة السيولة في المصارف، مما يسهم تلقائياً في المساعي الرامية لردّ أموال المودعين. إن هذا المطلب أساسي لجميع الأطراف، ويجب أن يلقى الترحيب على اعتبار أنه يخدم مصلحة الجميع.

دور المجلس النيابي في دعم المبادرة

تتطلب هذه الخطوة من المجلس النيابي أن يلاقي الدكتور منصور في منتصف الطريق، وذلك بإقرار قانون يضمن سداد القروض بعملة الاقتراض، خاصة أن الأموال المقترحة استخدامها للتسليف هي من ودائع الـ "فريش دولار". هذا الإجراء يهدف إلى منع تحقيق المقترضين من جديد أرباحاً غير عادلة على حساب المودعين.

حماية أموال المودعين وتوجيهها نحو الإنتاجية

إن ودائع الـ "فريش دولار" محمية بنسبة 100% عبر التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان. في الوقت عينه، يبقى من المفيد توجيهها نحو الإنتاجية بما يصب في مصلحة الجميع. المصارف من ناحيتها تؤكد أنها لن تُقدم على أي خطوة باتجاه التسليف ما لم تؤمن لها الأرضية القانونية الكافية والكفيلة بحماية هذا المسار بكافة تفاصيله.

النتائج المتوقعة

إن استعادة القطاع المصرفي لدوره بالإقراض يُعدّ أمراً أساسياً لعودة الثقة والازدهار الاقتصادي. بالتالي، إن الأهمية التي توليها خطط المعالجة المطروحة حالياً لعودة المصارف إلى التسليف، إنما تهدف إلى بلوغ النتائج التالية:

- تعزيز قدرة المصارف على ردّ أموال المودعين بوتيرة أسرع.
- تحفيز النمو الاقتصادي.
- إعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

الخلاصة

إذا كنت تريد من أحدهم أن يسدد لك ما تطالبه به، وَجْههُ نحو الإنتاجية لأنها الوسيلة الفضلى لاستعادة أموالك. هذا المنحى ليس مجرد خطوة إجرائية، بل هو ركيزة أساسية لبناء مستقبل اقتصادي مستدام يعيد الثقة للمودعين، ويحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو من جديد.